مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠١٤

م.م علا عبد الأمير ضيول م.م زين العابدين علي حسين
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص :

تُعدّ منظمات المجتمع المدني إطارًا تطوعيًا يسعى إلى تحقيق التنمية وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية بعيدًا عن المصالح الشخصية، حيث تركز على خدمة الفئات الهشة والفقيرة. وقد برز دورها بشكل واضح في معالجة مشكلة الفقر من خلال تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية متنوعة، والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

كما تمثل هذه المنظمات حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع، إذ تساعد في سد الفجوات التي تعجز المؤسسات الحكومية عن معالجتها، بفضل مرونتها وقدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا. وتسهم كذلك في تقليل الفقر عبر تنفيذ برامج ومشاريع مدعومة من جهات دولية، مثل منظمة الأمم المتحدة، التي تدعم جهودها في مجالات التنمية وتمكين المرأة وتحسين مستوى المعيشة.

وبذلك، فإن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا محوريًا في الحد من الفقر من خلال العمل الإنساني والتنموي، والتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية لتحقيق رفاهية المجتمع والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : منظمات المجتمع المدني ، الفقر ، التنمية المستدامة .

The Contribution of Civil Society Organizations to Achieving the First Sustainable Development Goal in Iraq After 2014

Assistant Lecturer Ola Abdul-Amir Dhioul, Assistant Lecturer Zain Al-Abidin Ali Hussein
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

Civil society organizations are considered a voluntary framework that seeks to achieve development, human rights, and the promotion of democracy) independent of personal interests), as they focus on serving vulnerable and poor groups. Their role has become clearly evident in addressing the problem of poverty through providing diverse social and economic services, and contributing to comprehensive community development.

These organizations also represent a link between the government and society, as they help bridge gaps that government institutions are unable to address, thanks to their flexibility and ability to reach the most needy groups. They also contribute to poverty reduction by implementing programs and projects supported by international entities, such as United Nations, which supports their efforts in development, women's empowerment, and improving living standards.

Thus, civil society organization ns play a central role in reducing poverty through humanitarian and developmental work, and through cooperation with governments and international organizations to achieve social welfare and sustainable development.

المقدمة

إنّ مفهوم المجتمع المدني يعني مجموعة من الأنشطة التطوعية والتي تقوم بتنظيمها الجماعة؛ لتحقيق أهداف ذات مصالح مشتركة، وهي تقدّم خدمات متعددة ، وتعمل على تحقيق حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، فالعمل في مثل هذه المنظمات لا تكون الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف شخصية وإنما تحقيق مصالح الآخرين (الجماعة) المُستهدفة منه، فتُعتبر هذه المنظمات أداة لتحقيق النهوض بالمجتمعات، والتنمية المُبتغاة لأفراد المجتمع، وإنّ الغاية من هذه المنظمات تكمن بخدمة المجتمعات والوصول لتنميتها.

ومن الأهمية في وجود هذه المنظمات أنها تقوم بمساعدة الحكومات في حل المشكلات التي لا تستطيع حلها، حيث ساعدت في الكثير من المجتمعات بتقليل الفجوة بين القطاعين الخاص والعام؛ وذلك بسبب مرونتها في الوصول الى الفئات الهشة والفقيرة بشكل أكبر من الحكومات ومن هنا يظهر الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر ، وبوجود الفقر المتزايد في المجتمعات وخاصة في المجتمعات العربية منها كان لا بدّ من اللجوء الى هذه المنظمات بهدف التقليل من الفقر، بيد أنّ لها الدور الفاعل في محاولة معالجة هذه الظاهرة والتقليل منها، فهناك الكثير من الجهود التي تقوم ببذلها في هذا الجانب، ونظراً لجهودها ومحاولاتها المستمرة والدائمة فقد قامت المنظمات الدولية العالمية بتمويلها وإعطائها الاستقلالية ودعم برامجها ومشاريعها باعتبارها مؤسساتٍ اجتماعية وليست منظماتٍ خيرية ، وقد اهتمت أيضاً المنظمات الدولية في معالجة الفقر حول العالم وتأتي في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة التي انبثق عنها عدة أجهزة ساهمت في التقليل من معضلة الفقر، فهذه المنظمات تنقسم الى منظمات حكومية وغير حكومية وتسعى لبلوغ أهداف سياساتها العامة باستئصال آفة الفقر، وهي منظمات تلعب دوراً هاماً بحماية البيئة وتمكين المرأة والقضاء على الفقر والسعي

لتطوير التنمية في الحاضر والمستقبل بشكلٍ عام، والمساهمة في رفاهية الإنسان بشكلٍ خاص.

وعليه فإنّ على الحكومات أن تتظافر وتتعاون مع هذه المنظمات خاصةً في مجال مواجهة الفقر وتقديم العون والمساعدة للفقراء والفئات الهشّة غير القادرة على تأمين أبسط احتياجاتها المعيشية، ومحاولة الاستفادة من الدعم والتمويل في التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات والدولية والإقليمية على حدٍ سواء للعمل على حل معضلة الفقر، وإعطاء دور للقطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن شراكة دولية لتحقيق هذه الغاية.

اولاَ: أهمية البحث : ان لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في عملية التنمية المستدامة ، وان تلك التنمية تعاظمت في العقود الأخيرة وذلك نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتجسد أهمية منظمات المجتمع المدني في المساهمة في التنمية المستدامة ، اسهاماً حقيقياً اذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه وذلك من خلال مشاركة حقيقية وفعالة في العملية التنموية

ثانياً: مشكلة البحث ما الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠١٤ في مواجهة ظاهرة الفقر في العراق ، والى أي مدى تسهم أنشطتها وبرامجها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠١٤

ثالثاً: فرضية البحث

تسهم منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر من خلال برامج الدعم الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، إلا أن فاعلية دورها تبقى محدودة في حال غياب التنسيق المؤسسي، وضعف التمويل، وعدم استهداف البرامج لاحتياجات الفئات الفقيرة بشكل دقيق.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لبيان مساهمة منظمات المجتمع المدني للحد من الفقر من خلال تحليل هذه المفاهيم .

المطلب الأول: دور منظمات المجتمع المدني في معالجة الفقر في العراق

عرّفت الأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني بأنّها " ليست جزءاً من الحكومات بل مجموعة من المواطنين على مستوى محلي أو دولي أو وطني تعمل على إثارة قضايا معينة مثل المجتمع والمرأة والبيئة، ولا تعمل من أجل الربح. (الكردي ، ٢٠١٩ ، صفحة ٣٢٩ – ٣٩٠)

كما وتُعرف هذه المنظمات بأنّها مستقلّة عن الدولة وتسعى للوصول الى العدالة الاجتماعية، ومن ضمن هذه المنظمات منظمات داعمة للفقراء والفئات المهمّشة في المجتمع كالنساء وسكان الريف مثلاً (احمود و محمد ، ٢٠١٨ ، صفحة ١٧ – ٢٩) ، الى جانب المنظمات الأخرى التي تهدف للتنمية والديمقراطية، ويكون ذلك بالتعاون مع الدول والمجتمعات، وتُعتبر هذه الدول هي المحتوية لحركة وأنشطة المجتمع المدني (أحميد ، ٢٠١٩ ، صفحة ، ٣٢٨ – ٣٥٢) وتُعرف أيضاً بأنها منظمات عالمية عابرة للقارات حاولت ولا زالت تُحاول تحقيق انتصارات في مجال حقوق الإنسان في الكثير من الدول. (الشمري ، صفحة ٢١٠)

وإنّ هذه المنظمات تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية وبنفس الوقت غير الربحية، ومنها الجمعيات الأهلية وهي تُعتبر أكثر الجمعيات التي لها قاعدة جماهيرية كبيرة كما أنها منتشرة وكثيرة العدد، وتقوم بتقديم المساعدات للفقراء

واليتامى والمرأة والطفل والفئات المهمّشة، وتُقدّم الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وتختلف مسميات هذه الجمعيات من بلد لآخر، كما وتنقسم الى ثلاثة أنواع وهي: (الشمري ، صفحة ٢١١)

١. الجمعيات الأهلية الحقوقية: وهي التي تقوم بالدفاع عن حقوق الفقراء والمرأة ولها علاقة بحقوق الإنسان.
٢. الجمعيات الأهلية الخدمية: وهي الجمعيات التي تُعنى بتقديم المعونات الخيرية والرعاية الاجتماعية.
٣. الجمعيات الأهلية التنموية: وهي تختص بعمل مشروعات وبرامج لتنمية الجمعيات المحلية.

وتكمن تشكيلات المجتمع المدني بما يلي: (الشمري ، صفحة ٢١١)

١. منظمات دولية غير حكومية.
٢. منظمات محلية (منظمات المجتمع المدني داخل الدولة التي يمتد عملها أحياناً خارج حدود الدولة).
٣. تجمعات أشخاص تجمعهم أهداف مشتركة يتم تسميتهم بـ"حركات اجتماعية".
٤. محافل منظمات المجتمع المدني كالمؤتمرات.
٥. منظمات عابرة للقارات غير حكومية.
٦. الاتحادات مثل الاتحادات العمالية.
٧. المؤسسات التربوية ومؤسسات الإعلام.

أما الركائز التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني فهي:

١- عمل جماعي
٢- الاستقلالية عن الحكومة
٣- تحقيق الفردية والجماعية (تحقيق الذات)

٤- عمل منظم ومتجانس مبني على النمط المؤسسي
٥- التطوع من أجل العمل المجتمعي بالاختيار الحر
٦- الحرية
٧- الالتزام بقوانين وتشريعات الدول (علوان ، ٢٠١٨ ، صفحة ٥٨٤ – ٦٠٣)
٨- لا تسعى هذه المنظمات للوصول الى السلطة
٩_غير ربحية
١٠- العمل الخيري. (الزبيدي ، ٢٠١٩ ، صفحة ٢٥١ – ٢٧٦)

وبما أنّ الحروب المُدمرة والأزمات والإرهاب التي مرّ بها العراق أنتجت آثاراً جعلت من الدولة غير قادرة على مواجهتها لوحدها، وعليه فقد سعت الحاجة الى التوجّه لجهة تساعد في علاج وحل المشكلات والآثار على حدٍ سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت تتمثّل هذه الحاجة باللجوء الى منظمات المجتمع المدني للتخفيف من ظاهرة الفقر التي انتشرت بدون توقف في العراق.(احميد وكاظم ، ٢٠١٩ ، صفحة ٤٥٠ – ٤٦٤) .

ولقد ظهرت هذه المنظمات كظاهرة لم تكن موجودة في المجتمع العراقي من قبل، وهو ما أنبأ بظهور مرحلة جديدة وتغيرات سريعة، فقد وجد المجتمع العراقي بمنظمات المجتمع المدني وسيلةً تُمثّله وتُطالب بحقوقه وتُدافع عنه، (علوان ، صفحة ٥٨٥) وقد تأسست أعداداً كبيرةً من هذه المنظمات في العراق خاصةً في ظل تكوّن التنظيمات الإرهابية وسعي هذه المنظمات بجانب الحكومة الى القيام بدور مهم في إحلال السلام بدلاً من النزاع الذي تسبّبت به هذه التنظيمات. (الشمري ، صفحة ٢١١) .

إذاً فإنّ أهداف منظمات المجتمع المدني في العراق لا تهدف الى إرساء أسس السلام والاستقرار الاجتماعي والتصدي للعنف والنزاعات فحسب وإنما تطمح أيضاً

الى محاربة الجوع والفقر والحرمان في الدولة، (الزبيدي ، صفحة ٢٧٦) فقد تنامت أدوار هذه المنظمات بالانتشار الواسع لظاهرة الفقر وازدياد معدّلاتها في العراق، وحتى أنّ الدولة وسياساتها العامة لم تستطع التصدي لهذه المعدلات المرتفعة من الفقر، مما حتّم ضرورة تشاركية الدولة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعليه فقد عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في آب/أغسطس ٢٠١٦ على فتح باب الشراكة مع هذه المنظمات وتنفيذ استراتيجيات الوزارة بالتعاون معها، وخاصةً الاستراتيجية المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تتطلّب إجراء الدراسات والبحوث على الأسر المحتاجة، والتي كانت بمساعدة من منظمات المجتمع المدني بخبراتها ودورها البارز في القيام بهذه الدراسات، حيث لعبت الحكومة دوراً في تشجيع عمل المنظمات في العراق للتخفيف من ظاهرة الفقر. (احميد وكاظم ، صفحة ٤٥٣).

وقامت أيضاً الحكومة بإمكانياتها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بالخروج بالإحصاءات المتعلقة بنسب البطالة والفقر والفساد داخل المجتمع العراقي. (الزبيدي ، صفحة ٢٧٤) وقد أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في كثير من النشاطات السياسية العامة في العراق، حيث اهتمت بالفقراء والنازحين وطالبت بتوفير فرص العمل ونزاهة القضاء وتحسين تفعيل البطاقة التموية، وتقديم المساعدات التقنية للمدارس والجامعات، والعمل على إنشاء دور رعاية للأيتام والمُسنين ولكنها واجهت الكثير من التحديات في المجتمع العراقي؛ بسبب حالات الفساد المالي الذي أضرّ بتمويلها الى جانب وجود الاختلالات السياسية والأمنية مما أدى الى الحد من دورها إضافةً الى أنها لم تُحدِث تأثيراً قوياً. (حمود و محمد ، صفحة ٢٥)

المطلب الثاني: إسهامات منظمات المجتمع المدني في العراق

إنّ موضوع منظمات المجتمع المدني هو موضوع شغل بال الكثير من الباحثين والدارسين في كافة التخصصات؛ لما له من أثر كبير ومهم على الوطن العربي بشكلٍ عام، وبما أنّه موضوع مهم ومؤثر كان لا بُدّ من التطرق اليه لمعرفة دور هذه المنظمات في محاربة ومكافحة الفقر في العراق ومساهمتها وأدوارها في ظل الظروف الراهنة من ظهور داعش عام ٢٠١٤ وما نتج عنه من نزوح المواطنين العراقيين، وتفشّي جائحة كورونا وانتشارها الواسع، مع انخفاض أسعار النفط عالمياً، وبظل التغيرات السياسية أيضاً، سعياً لمعرفة توجهات منظمات المجتمع المدني في العراق، للتخفيف من ظاهرة الفقر ومحاولة إيجاد حلول للأزمات المستمرة في البلاد.

حيث أنّ المجتمع المدني بالمختصر هو عبارة عن جميع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية التي تكون مستقلّة عن الدولة ومعروف بأنها تطوعية، وأما منظمات المجتمع المدني المختصّة بالفقر فهي التي تعمل على دعم الفقراء في مواجهة الفقر والجوع و التشرّد، (حمود و محمد ، صفحة ٢١) ومن المعروف بأنّ هذه المنظمات تسعى للتخفيف من الفقر والبطالة وتسعى للوصول الى العدالة الاجتماعية وهو نما يُحقّق رفاه المواطنين ويرتبط بشكل وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فعلى الدولة أن تكون ذات نظام ديمقراطي لتحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني في الوصول الى احترام حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية.

وتكوّن الديمقراطية هو مطلب أساسي ولكنّه بحاجة الى مواطنين يرغبون بتحقيق المصلحة العامة ويبدّونها على مصالحهم الشخصية، لذا فإنّ نوع وطبيعة الدولة التي تضم هذه المؤسسات لها الأثر في دعم تفعيل أو تقليص وتحجيم تفعيل هذه

المنظمات التي تحتويها، وتقوم هذه المنظمات بتقديم خدماتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لجميع أفراد المجتمع وأطفاله ونسائه، وتسعى للتنمية والإغاثة والأعمال الخيرية وتقديم المساعدة في الحالات الطارئة سواء لذوي الاحتياجات الخاصة أو المرضى أو المتعطلين عن العمل أو النازحين واللاجئين. (النصار ، ٢١٤ ، صفحة ١ – ٣١)

وهذا يعني بأنّ دور المنظمات يختلف من دولة لأخرى وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، لذا فإنّ دور المنظمات يُعتبر دوراً ضعيفاً في تحقيق الإصلاحات مع وجود قلة التمويل وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات في الدول النامية عامةً وفي العراق خاصةً فقد مرّت هذه المنظمات بظروفٍ قاسية والى الآن، ولا تستطيع هذه المنظمات فرض سيطرتها وضغطها على حكومات البلدان التي تتواجد فيها. (جاسم و حسين ، صفحة ١٨)

وفي العراق قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ٢٠١٦ بفتح باب التعاون والشراكة مع منظمات المجتمع المدني في رسم استراتيجياتها بهدف مساعدة الفقراء في الدولة، وقد كان من المفترض أن تواجه المنظمات في دولة العراق الكثير من التحديات والعقبات بحيث ظلّ تأثيرها ضعيفاً وقد كان من المفترض أن تُظهر دوراً أكبر لمواجهة الفقر في العراق.

وتكمن نقاط ضعف منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية بما يلي : (حمود ومحمد ، صفحة ٢٥)

١. في مثل هذه البلدان تكون الحكومة كعائق يقف بوجه هذه المنظمات في التقليل من الفقر
٢. وتكون هذه المنظمات في معظمها مُفتقرة للخبرة والإمكانيات المطلوبة.

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني بتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المظاهر الآتية: (النصار ، صفحة ١١)

١. نشر التسامح واحترام الآخر والتعددية: فالاختلافات موجودة بين أطياف المجتمع العراقي لكنّ حق التجمع وفقاً لأهداف الأفراد ساهم في نشر التسامح واحترام حرية الآخرين.

٢. التجمع الحر: ما أتاح حرية التعبير وسماع أصوات الفئات المهمّشة والضعيفة ودعمها.

٣. التواصل بين مختلف طبقات المجتمع والشعور بالآخر من خلال تقديم التبرّعات لهذه المنظمات والدعم المادي من قبل الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، وشعورهم بالطبقة الفقيرة.

٤. تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الاجتماعية، كتقليل الأمية ومساعدة المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.

٥. سيادة القانون، ودعم تحقيق الاستقرار السياسي.

وأما الدعم المُقدّم لمنظمات المجتمع المدني في العراق فهو يشتمل على ما يلي: (حمود ومحمد ، صفحة ٢٥)

١. تقديم الدعم اللوجستي والمعنوي من قبل الحكومة العراقية لهذه المنظمات؛ لتقوم بدورها المطلوب وخاصةً اهتمام وزارة التخطيط الواضح بهذه المنظمات.

٢. قيام وزارة التخطيط بتفعيل الشراكات بين المؤسسات الحكومية والمنظمات.

٣. الدعم المُقدّم من المنظمات الدولية في إعداد وتدريب كوادر المنظّمات وتمويل برامجها.

كما أنّ منظمات المجتمع المدني ساهمت في دعم وتمكين المرأة اقتصادياً في العراق، فهي تسهم في الارتقاء المجتمعي وإنّ أهم مقومات الارتقاء والتقدم داخل أي مجتمع هو عمل المرأة ومشاركتها جنباً الى جنب مع الرجل في تنمية المجتمع اقتصادياً، فغياب دور المرأة عن سوق العمل يعني غياب نصف المجتمع وبالتالي

تراجع الوضع الاقتصادي في البلد وتأخر تحقيق التنمية فيه، (الكعيدي والجبوري ، ٢٠١٨ ، صفحة ٢٩ – ٤٦) ولا ننسى الدور المهم والفاعل لهذه المنظمات في دعم وتشجيع القطاع الصناعي وخاصة صناعة الحرف اليدوية في العراق سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وسواء أصحاب الحرف من الذكور أو الإناث، فقد قامت بالتسويق لهذه المنتجات والحرف مما أسهم بدوره بتفعيل كلا القطاع الصناعي وأيضاً السياحي باستثمار هذه الحرف كونها أسلوب تراثي لجذب السائحين الى العراق وبالتالي توفير فرص العمل والتقليل من البطالة التي بدورها تخفّض من معدلات الفقر.

ويبلغ عدد المنظمات بتقدير الموقع الرسمي لبوابة المنظمات غير الحكومية في دولة العراق وفقاً لإحصائيات محدّثة في ٣٠ يناير ٢٠٢٢، حوالي ٣٤٧١ منظمة غير حكومية ومع إقليم كردستان يُصبح عددها حوالي ٤١٠٠ منظمة، ومن خلال ما يلي يُعرض عدد من الأمثلة على منظمات المجتمع المدني في الدولة: (بوابة المنظمات غير الحكومية ، ٢٠٢٢)

١. منظمة تمكين المرأة (WEO): ومن أهم أنشطة هذه المنظمة دعم الحقوق المدنية والتعليم والدعم لفئات النساء والشباب، وموقعها أربيل.
٢. منظمة السيدة العذراء لرعاية الأسر العراقية (VLO): تضم أنشطة هذه المنظمة الأسرة وحقوق الإنسان والصحة والسكان والمجتمع والنساء، وموقعها بغداد.
٣. شركة الثقة المؤسسة للتمويل الأصغر: ومن أهم أنشطتها الأسرة والمجتمع والسكان والزراعة وتمويل المشاريع الصغيرة، وموقعها في كركوك.
٤. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي): وأنشطتها متعلقة بالسكان والمجتمع، وموقعها بغداد.

٥. منظمة التنمية الاقتصادية الصحراء: تُساعد في تنمية المشروعات الصغيرة، ومن أهم أنشطتها الدعم في الزراعة والتعليم والتمويل وحقوق العمال والتطوير التجاري وغيرها، وموقعها في تكريت.
٦. شركة الأمان المركز العراقي (LAAC): تتمركز أنشطتها في التمويل وتمويل المشاريع الصغيرة والتعليم، وتقع في كركوك.

المطلب الثالث: أمثلة على أدوار المنظمات الدولية والإقليمية في مجال معالجة الفقر في العراق

أولاً: دور فريق الأمم المتحدة الذي يتكون من منظمات متعددة تُسهم كل منظمة منها بمحاولة مكافحة الفقر بطريقة متخصصة ومختلفة عن الأخرى، وهذا الفريق يتكون من: **منظمة العمل الدولية، (اليونيسكو) للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الاسكوا)، منظمة الهجرة الدولية، مفوضية شؤون اللاجئين، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة (اليونيسف) للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي**

لقد تأسست بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) بطلب من الحكومة العراقية بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٥٠٠)، وكان الهدف منها تقديم المساعدة لدولة العراق في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصةً بعد تغيير النظام السياسي في العراق الذي تطلّب إعادة هيكلة المؤسسات واستحداث وإنشاء مؤسساتٍ جديدة تتناسب مع التحول في النظام السياسي العراقي، ويكمن دور المنظمة الدولية بوجود عدد من الوكالات المتخصصة والتابعة لها في

الدولـة، (محمـود ، ٢٠٢١ ، صـفحة ١ – ٢١٣) كمـا أنّ العـراق هـو عضـو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى، فالحكومة العراقية تحاول سعياً للتعاون مع المنظمات للوصول للتنمية. (التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية ، ٢٠١٩ ، صفحة ٢٨)

ويُمكن تقسيم أدوار فريق الأمم المتحدة في مواجهة الفقر العراقي كما يلي:

١. **دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** أنّ دور الأمم المتحدة العالمي يُعتبر دوراً بارزاً وفعالاً، وبالأخص برنامجه المعروف **ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية،** الذي له دور الطليعة في التأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي في العراق والدول النامية على السواء، وينقسم هذا البرنامج الى ثلاثة فروع وهي: **صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج المتطوعين للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل المرأة،** وقد لعب هذا البرنامج دوراً أساسياً في تنفيذ المشاريع المتعلّقة بمجال الصحة والتعليم وتحسين الأوضاع المعيشية في العراق، كما قدّم مساعداتٍ ماليةٍ كبيرة لدعم العراق في عدة نشاطات. (زيدان ومحمد ، ٢٠١٨ ، صفحة ٢١٤ – ٢٢٥)

أ- **صندوق الأمم المتحدة للسكان:** وهو يُعتبر المصدر الدولي الرئيسي المُساعد في تنمية الدول بقطاع السكان، وتقوم أهدافه على تقديم الخدمات المُتعلقة بالصحة والإنجاب بشكلٍ خاص، وهي خدمات تتعلّق بتنظيم الأسرة، وتقليل عدد الوفيات من الأمهات والفتيات المراهقات، (زيدان و محمد ، صفحة ٢١٧) فهو يهدف الى جمع المعلومات حول السكان في العراق والاهتمام بالصحة الإنجابية، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، والمساعدات في حالات الطوارئ، والاهتمام بالشباب والمراهقين، وفي عام ٢٠١٤ قدّم الصندوق دعماً للجهاز المركزي الإحصائي التابع لوزارة التخطيط العراقية في وقت غياب بيانات إحصائية للسكان والمساكن، وكان

هذا الدعم بإجراء دراسة وتحليلها والوصول للبيانات اللازمة المتعلقة بالسكان، وقد كانت دراسة ديمغرافية واسعة، بحيث أُخذت عينة تكونت من حوالي ٣٢٠ ألف أسرة بهدف توفير مصدر بيانات متعلّق بالسكان.(الامم المتحدة – العراق ، ٢٠١٤ ، صفحة ١ و – ٥٩)

ب–**برنامج المتطوعين للأمم المتحدة:** ويُعتبر هيئة تطوعية، الهدف منه التعاون من أجل الوصول الى التنمية وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويكمن نشاطه في مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كل بلدان العالم.

ت–**صندوق التنمية للأمم المتحدة من أجل المرأة:** الذي يُعتبر الهدف الرئيسي من إنشائه تمكين المرأة وتحقيق استقلاليتها والعمل على تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وهو يسعى الى زيادة مشاركة المرأة في التنمية، ويقوم أيضاً بتمويل المشاريع المتعلقة بدعم واستقلالية النساء كونها من الفئات المستضعفة. (زيدان و محمد ، صفحة ٢١٧)

ويُترجم دور **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بدعم تنفيذ برامج مكافحة الفساد والعمل على تصحيح مسار السياسات والإصلاحات الجمركية؛ من أجل تنويع مصادر إيرادات الدولة وبالتالي رفع أداء الحكومة، (فريق اعداد ستراتيجية التخفيف من الفقر ، صفحة ٢١) فهو يُظهر دوراً كبيراً في دعم المشاريع التنموية العراقية، كما أنّ وكالات الأمم المتحدة مثل **صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية ن والزراعة (FAO)** دعمت الأنشطة المختلفة على مستوى اللاجئين والنازحين، (التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، صفحة ٦٩) وقد اعتنى **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وبالتعاون مع **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** بمحاولة علاج مشكلة الفقر. (زيدان و محمد ، صفحة ٢١٩)

لقد حاولت منظمة الأمم المتحدة تقديم الدعم المادي المتعلّق بالنزوح، ولكنّه كان دعماً محدوداً في مواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب ضد الإرهاب، الى جانب دعمها ومن خلال **برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)** نشاط تدريب المزارعين من الفقراء على الأساليب الزراعية والري في ظل التغيرات المناخية، وقد تُرجم هذا الدعم بالتمويل لهذا النشاط وغيره من الأنشطة؛ بهدف التقليل من الفقر لتحسين انتاج الأراضي وبالتالي رفع المستوى المعيشي للفلاحين. (تقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، ٢٠١٩ ، ٣٩ – ٥٣) .

وكما يوجد إيجابيات لبرنامج الأمم المتحدة، فكذلك يوجد سلبيات، ومن ضمن سلبيات برنامج الأمم المتحدة أنّه لا يُراعي خصوصية الدول النامية، كما أنّ تحرير التجارة المستوردة يؤدي الى الإضرار بالمنتجات المحلية لأنّ المنافسة تكون غير متكافئة، مما يزيد من الخسائر وتفاقم البطالة، وهو ما أسهم في تدمير الصناعات المحلية. (زيدان و محمد ، صفحة ٢٢٠)

٢. **دور منظمة الهجرة الدولية:** وهي منظمة بين حكومية، تُعنى بقضايا الهجرة والمهاجرين وقد قامت بإحصائية في العراق بعد حالات النزوح التي تسبّب بها تنظيم داعش، خرجت بنتائج مفادها أنّ ٧٠% من النازحين العراقيين يرون بأنّ الهجرة الداخلية في العراق سببها عدم قدرة الحكومة على حمايتهم من العنف والعنف الطائفي في ظل التواجد الإرهابي، هذا بالإضافة الى استبيان قامت به هذه المنظمة والذي تمّ توزيعه على ثلثي النازحين لمعرفة أسباب بقائهم في المحافظات التي نزحوا إليها، وقد أظهرت أنّ الأسباب تعود الى ما يلي: (حمد واخرون ، ٢٠١٩ ، صفحة ١ – ١٩)

١. الوضع النفسي للنازحين.
٢. أماكن السكن التي تعرّضت للدمار في الحروب بدون وجود أي تعويضات.

٣. عدم التعاون بين السلطات المركزية والمحلية فيما يتعلّق بالتنسيق لعودة النازحين الى مناطقهم الأصلية.
٤. غياب الأمن والاستقرار.
٥. ضعف الخدمات التعليمية والصحية والماء والكهرباء، الذي حال دون رجوع النازحين الى محافظاتهم الأصلية، وعليه فإنّ حل أزمة الفقر لا يكمن فقط برجوع النازحين الى أماكن إقامتهم، فقد أدّى الرجوع الى حالات فقر مستعصية وزيادة نسب الفقر أكثر من ذي قبل؛ بسبب عدم تعويضهم عن فقدانهم مساكنهم وأماكن عملهم أو مزارعهم ومنشآتهم.

٣. دور منظمة الاسكوا: وهي لجنة من لجان الأمم المتحدة، قامت بإجراء دراسات مسحية في الدول النامية ومن بينها العراق، وهي منظمة معنيّة بتحقيق الرفاه والمساواة والاستقرار وقد أجرت الدراسات المسحية بما يتعلّق بالهجرات الداخلية من الريف الى المدينة، ومن خلال دراستها توصّلت الى أنّ المناطق الحضرية في العراق تشهد وضعاً اقتصادياً سيئاً؛ بسبب الضغط على البنى التحتية وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وعلى الرغم من تردّي الأوضاع الاقتصادية الحضرية العراقية إلّا أنّ الأوضاع الريفية تُعتبر الأسوأ، وعليه يجب التدخّل لمحاولة رفع المستوى الاقتصادي في المناطق الريفية والحضرية في العراق على حدٍّ سَواء. (العزاوي ، صفحة ١٠٣)

٤. دور مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: وهي التي عملت على حماية النازحين بعد عمليات إرهاب تنظيم داعش وخاصةً بسبب أعدادهم الكبيرة من خلال قيامها بإنشاء المخيّمات، وتوفير مواد منزلية أساسية لأكثر من ٤٥٠ ألف نازح. (الامم المتحدة – العراق ، صفحة ١٠ – ٥٤)

٤. دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة: والتي تعمل من أجل تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ومنع التمييز المبني على النوع

الاجتماعي وتحقيق حقوق المرأة العراقية، وقد وضعت الهيئة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وحكومات المحافظات العراقية برنامجاً عنوانه "تمكين المرأة الريفية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في إقليم كردستان". (الامم المتحدة – العراق ، صفحة ١٠ – ٥٤)

٥. **دور اليونيسف:** * إن أكثر الفقراء في العراق هم من الأطفال فهم يشكّلون ما نسبته ٥٧% من العراقيين، وتُعتبر برامج الحماية الاجتماعية غير شاملة لكل هؤلاء الأطفال فهي تهتم بالنسبة الأكبر بالأطفال اليتامى، وعليه فإنّ منظمة اليونيسف توصي من خلال تقريرها بالعمل على تصميم نظام حماية اجتماعية تضمن منحة موجهة للأطفال العراقيين، خاصةً وأنّ إعالة الأطفال تُعتبر استثماراً في الرأس المال البشري وبالتالي معالجة مشاكل الفقر بين الأطفال. (فريق إعداد استراتيجية التخفيف من الفقر ، صفحة ٣٧)

وقد تعرّض أطفال العراق لكثيرٍ من الانتهاكات لحقوقهم خصوصاً بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي في المنطقة ومن أهم هذه الانتهاكات ما يلي: (دندش ، ٢٠٢٢ ، صفحة ، ٣٢٥ – ٣٤٢)

١. إشراك الأطفال بالنزاعات المُسلحة (تجنيد الأطفال بأساليب الترغيب والترهيب).
٢. نزوح الأطفال وخروجهم من مناطق سكنهم ومدارسهم.
٣. الاتجار بالأطفال.
٤. الانتهاكات النفسية.
٥. الانتهاكات الصحية.
٦. عمالة الأطفال الناتجة عن الفقر.

ولقد حذّرت منظمة اليونيسف من موت الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية في العراق، ولكن ورغم قلة التمويل إلّا أنها قامت وتقوم بجهود كبيرة في محاولة توفير الغذاء للأطفال العراقيين من خلال قيامها بتزويد ١٢٨ ألف مواطن

بالماء الصالح للشرب خاصةً في المناطق التي زاد النزوح إليها وبالتالي تفشى فيها الفقر، وقد وفّرت العُدد الطبية والعُدد الخاصة بالأطفال، كما مدّت آلاف المهاجرين بالعلاجات وعملت على توفير العيادات المُتنقّلة، وبهذا تكون اليونيسف قد مدّت يد العون في المجال الصحي أيضاً للعراق. (البعاج و البياتي ، ٢٠٢١ ، صفحة ٣٢٥ – ٣٤١) .

كما قامت اليونيسف بتوفير التعليم عن بعد للأطفال، إضافةً الى قيامها بإعداد مواد تعليمية تكميلية للأطفال المُتغيّبين عن المدارس ويتم استخدامها حالياً. (زيدان و محمد ، صفحة ٢٢٠)

٦. **دور اليونيسكو:** تُسمى أيضاً بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وهي متخصصة بالأهداف المتعلّقة بالتعليم (منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم والثقافة ٢٠١٥ ، صفحة ١) ، وفي عام ٢٠١١ قامت المنظمة وبدعم فني من مكتب التربية الدولي التابع لليونيسكو في العراق بصياغة إطار المناهج التعليمية الجديد، وكان الهدف منه وضع منهج موحد يؤكد على القواسم المشتركة في كل من بغداد وإقليم كردستان، وتطوير المناهج والكتب المدرسية ومصادر التعلم الأخرى، وإنّ الهدف من صياغة هذا الإطار: ((UNESCO , IBE . 2011

١. وضع مناهج متوازنة ومرنة تعتمد في محتواها على تعزيز حقوق الإنسان.
٢. توفير تعليم عالي الجودة.
٣. ملائمة المناهج مع متطلبات خطط التنمية الوطنية، وملائمة المناهج لمتطلبات سوق العمل.
٤. تنمية ودعم التفكير الإبداعي.
٥. تعزيز مبادئ المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية داخل المناهج.
٦. قيام المناهج على المبادئ الدينية التي تنبذ التطرف.

بحيث بلغ عدد الأطفال المحرومين من التعليم في العراق وثمانية دول أخرى أكثر من (١٣) مليون طفل في عام ٢٠١٤ بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهذا بسبب دمار المنشآت التعليمية بفعل الحروب والإرهاب، أو أخذ هذه المدارس كمأوى للعائلات التي فقدت منازلها بفعل النزوح، وغياب الكوادر التعليمية بغياب الأمن والاستقرار مما أدى الى تسرّب الأطفال من المدارس وهو ما أضاع الاستثمارات في العملية التعليمية ووقف عائقاً أمام تحقيق التنمية في العراق، بالإضافة الى تجنيد الأطفال وتزويج القاصرات . (توما ، ٢٠١٥ ، صفحة ، ٣)

ولذلك هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تعليم الأطفال في العراق وهي: (محمود ، ٢٠١٨ ، صفحة ١١١ – ١١٣)

١. توفير الدعم لأنظمة التعليم.
٢. خفض أعداد الأطفال المتغيبين عن مدارسهم.
٣. مستوى الإنفاق على التعليم في دول الصراع لا تتجاوز ٢%.

وقد قامت منظمة اليونيسكو مع الحكومة العراقية بالعمل على برنامج إصلاحي للتعليم والتدريب المهني والتقني وجعل التعليم أكثر فائدة، وتقليص الفجوة ما بين مُخرجات التعليم ومُدخلات سوق العمل، وقد بدأ هذا البرنامج في شباط/٢٠١٥، وكان ذلك من خلال هيئة تقوم برسم السياسات والخطط، بعد تحصيل المعلومات المتعلقة بسوق العمل والجهات المعنيّة وبمشاركة من القطاع الخاص، ويقوم هذا البرنامج بتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني ليُصبح أكثر ملائمة لتلبية متطلبات سوق العمل، مما يسهّل كسب الشباب للمهارات المطلوبة وبالتالي تسهيل حصولهم على العمل عن طريق تطوير مناهج التدريب ودعم الخريجين.(فريق اعداد استراتيجية التخفيف من الفقر ، صفحة ٦٧)

ومن أهم أهداف هذا المشروع ما يلي: (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والق ثقافة ، ٢٠١٥ ، صفحة ٢)

١. تطوير قدرات المعلمين في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني.
٢. تطوير المناهج بما يتناسب مع متطلّبات سوق العمل.
٣. تطوير وتحسين جودة التعليم في هذا المجال.
٤. انتقال الخريجين الى سوق العمل بسهولة وأريحية.

وكما ساهمت اليونيسكو بانضمام مليون عراقي من الأميين الى ١٤٠ مركز تعليمي، والمساهمة في عودة ٣٠ ألف طالب من المتسربين من مدارسهم، في محاولة للقضاء على الأمية في العراق. (الامم المتحدة – العراق ، ٢٠١٤ ، صفحة ١ – ٥٩)

وقد ساعدت منظمة اليونيسكو دولة العراق من خلال حماية التراث الوطني عبر إدراج الأهواز الجنوبية مثلاً كمحمية طبيعية ضمن لائحة حماية التراث الطبيعي العالمي سنة ٢٠١٦، كمحاولة لرفع مستوى الإنتاج من خلال القطاع السياحي، كونه مؤثر فعال في تحسين الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من ذلك لا تزال مساهمة القطاع السياحي دون المستوى وهو ما يستلزم دعم هذا القطاع سواء من المنظمات أو من الحكومة نفسها؛ لأنّ هذا القطاع يعمل على تعزيز الإيرادات الأجنبية وزيادة فرص العمل. (فرحان ، ٢٠٢١ ، صفحة ، ٢٦٣ – ٣٠٢)

إضافةً الى قيام المنظمة أيضاً بعمل الدراسات والإحصاءات فيما يتعلق بمجال نسب التعليم والأمية وقد أظهرت التقديرات الأخيرة لليونيسكو بأنّ العراق هو من بين أعلى سبع دول فيها أكبر معدلات أمية في الوطن العربي، وإنّ قيام المنظمات بمثل هذه العمليات من الرصد والبحث تُساهم في معرفة المشكلة بكافة أبعادها وتحليلها ومعرفة حجمها، وبالتالي التوصل لخطط واستراتيجيات مناسبة لعلاجها ومحاولة السيطرة عليها والتقليل منها، فالقضاء على الأمية يُعتبر من أولويات القضاء على الفقر أو على أقل تقدير التقليل منه. (العزاوي ، ٢٠١٩ ، صفحة ٩٥ – ١٣٦)

٧. **دور منظمة الغذاء العالمي (الفاو):** وتسمى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وهي وكالة تقود جهود الدول للقضاء على الجوع، كما أنها منظمة عاملة في أكثر من ١٣٠ دولة وأكثر من ١٩٤ دولة عضو، هدفها الرئيسي هو السعي لتحقيق الأمن الغذائي حول العالم، (الامانة العامة / قطاع الشؤون الاجتماعية ، ٢٠١٩ ، صفحة ١ – ٣٠) إضافةً الى أنها إحدى الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي تُعنى بالأمن الغذائي، وتحسين الزراعة والبيئة، وتعمل على تدعيم القطاع الزراعي العراقي، فقد ساهمت في عام ٢٠١٤ بوضع السياسات الزراعية طويلة المدى، من خلال تنفيذ مشاريع لها علاقة بحماية الثروة الحيوانية، وتحسين المزارع السمكية وكل ما من شأنه تحسين الزراعة والغذاء ما يُساهم في زيادة الدخل وتقليل معدّلات الفقر. (الامم المتحدة – العراق ، ٢٠١٤ ، صفحة ١ – ٥٩)

وقد كان للحروب والأزمات والاضطرابات الأهلية وسنين الأوضاع الاقتصادية المتردية دوراً في تقليل الإنتاج الزراعي في العراق، وجعلت المزارعين في حالة من المعاناة نتيجةً لنقص البذور الجيدة والأسمدة، مما اضطرّ مربي الثروة الحيوانية في أحيانٍ كثيرة الى بيع مواشيهم أو تركها ورائهم، وعانى البعض الآخر من هؤلاء المربين من وقوع مواشيهم فريسةً للمرض والموت، الى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ما منع العديد من الفقراء العراقيين من شرائها، وانتشار تدهور الأمن الغذائي، (الزعبي ، https://www.fao.org/in-action/fao-works-to-increase-food-security-in-iraq/ar/ ،) فقد انخفض محصول الحبوب العراقي بفعل تلوّث الأراضي الزراعية بالذخائر غير المنفجرة.(الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، ٢٠١٨ ، صفحة ١ – ٨)

ويعود ازدياد مخاطر الأمن الغذائي في العراق، وارتفاع أسعار الأغذية العالمية الى احتكار مخزون الحبوب وفائض الغذاء من قبل الدول المتقدمة، (الدليمي و

الدجيلي ، ٢٠١٣ ، صفحة ٢٠ – ٤٢) ونتيجةً لكل ما تقدّم فقد باشرت منظمة الغذاء العالمي (الفاو) العمل في العراق؛ من أجل تنمية وتعزيز قطاعات الزراعة والصحة الحيوانية، والموارد المائية، إضافةً الى استفادة الشعب العراقي من مشاريع المنظمة وخبراتها التقنية وتوفير المُدخلات الأساسية والعمل على بناء القدرات. (الزعبي)

ومن ضمن الخدمات التي قدّمتها منظمة الفاو للدولة العراقية عقد دورة تدريبية لـ ٢٠ مرشد من عدة محافظات في العراق، عبر مشروع قام الاتحاد الأوروبي بتمويله وبالتعاون مع وزارة الزراعة العراقية، وهدف الى تعزيز واستعادة صمود النظم الغذائية الزراعية في جنوب العراق؛ لتمكين الأسر الريفية الفقيرة وصغار الفلاحين في ثلاث محافظات، عن طريق تحسين قيمة المحاصيل والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تطوير منهج تدريبي معزِّز للقدرات، عبر تأهيل المشاركين في التدريب على أهم المنهجيات وهو ما يسعى لمساعدة ٦٠٠٠ منتِج للثروة الحيوانية في كل من ذي قار والبصرة وميسان. (مرزوق ، https://www.fao.org/home/ar)

وأما عن استراتيجيات استعادة تنمية القطاع الزراعي، فقد تمّ إنشاء مشروع إعادة تأهيل صناعة البذور، وقد وفّر المشروع برامج تدريبية داخلية وخارجية للأشخاص في المجالات الرئيسية لصناعة البذور، بالإضافة الى مراجعة سياسة البذور والتشريعات المتعلّقة بها من قبل العراق، وقامت المنظمة أيضاً بالمساهمة بالمُعدّات والمرافق الأساسية، والتي تشمل أدوات معالجة البيانات والمُعدّات الزراعية وآلات معالجة البذور ومباني المختبرات، كما ساعدت الفاو العراق من خلال استحداث الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالزراعة، هذا بالإضافة الى أنها ساعدت أيضاً المحافظات المُضيفة والتي انتقل اليها ملايين النازحين على استيعاب هذه الأعداد

التي وصلت الى مليونين نازح خلال كانون الثاني ٢٠١٤. (الزعبي ، مصدر سبق ذكره)

ومن بين المشاريع التي قامت بتنفيذها منظمة الفاو "مشروع تطوير أداء الأغنام والماعز وتحسين مستوى دخل صغار المُربّين"، وقد زادت عليه عنصراً جديداً هدفه مراقبة الأمراض والقدرات التشخيصية من التطعيم، والمرافق البيطرية وتدعيم قدرات الأطباء البيطريين، بالإضافة الى تضامن الفاو مع برنامج الغذاء العالمي لرصد الأمن الغذائي في العراق ومحاولة زيادة توفير الغذاء في المناطق الريفية، بحيث وفّرت بذور القمح ووفّرت السماد لحوالي ٢٠ ألف أسرة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. (الامم المتحدة – العراق ، صفحة ، ٢٩)

ولا زالت الأسر المُحتاجة والضعيفة في العراق مُعتمدة على المساعدات الغذائية الطارئة التي تُقدّمها منظمة الفاو ما بعد عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض أعداد هذه الأسر إلا أن هناك محركات رئيسية لانعدام الأمن الغذائي العراقي وهي متمثلة بدمار البنى التحتية وتدهور الوضع الاقتصادي، ووفقاً لتقارير الفاو فإنّ عودة النازحين الى أماكن سكنهم يُشكّل خطورة بموضوع انعدام الأمن الغذائي؛ لأنّ الموارد المالية محدودة وبالتالي لا يحصل هؤلاء على الأطعمة المغذية، كما أشارت التقارير الى أنّ الأسر النازحة لا تمتلك قوة شرائية مقارنةً بالأسر الأخرى. (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، ٢٠١٨ ، صفحة ١٣٨)

ثانياً: دور الاتحاد الأوروبي لقد نفّذت الدول الأوروبية التزامات كثيرة تجاه العراق ودعمه، فمنذ عام ٢٠١٤ الى الآن قدّمت أكثر من مليار ونصف يورو لمساعدة الدولة العراقية، (طعمة ، ٢٠٢٢ ، صفحة ٢٥٢ – ٢٧٣) فقد تعهّد الاتحاد بالتزامه بأهداف التنمية للألفية ٢٠٣٠، سواء بكونه اتحاداً أو كدول أعضاء لمحاولة تحقيق هذه الأهداف، فهو يسعى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويعمل أيضاً الاتحاد الأوروبي وبدعم من الأمم المتحدة للقضاء على

الفقر في العالم، وإنّ أحد أهم أهداف الاتحاد يكمن في تقليص الفقر والعمل ضمن سياسات عامّة من خلال التعاون الدولي للوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، (حمود و محمد ، صفحة ٢٢) ومن الأمثلة على ذلك تقديمه تمويل وصل الى مبلغ ١٢,٣٠٠ مليون يورو عام ٢٠١٥ لتأسيس برنامج إصلاح التعليم التقني والمهني الذي عملت عليه الحكومة العراقية ومنظمة اليونسكو. (فريق اعداد استراتيجية التخفيف من الفقر ، صفحة ٦٧)

إنّ قوة الاتحاد الأوروبي جعلت منه طرفاً فاعلاً على الصعيد العالمي، إلّا أنّ دوره لم يكن ذلك الدور الفاعل القوي في العراق وقد تغيّرت الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط عامةً والعراق خاصةً، بفعل الإرهاب والنزوح والأزمات التي مرّت بها البلاد، مما أعاد ترتيب أولويات الاتحاد في المنطقة العربية ككل، وكانت هذه الاستراتيجية سنة ،٢٠١٥ وقد أسهم الاتحاد بدور عسكري ضد تنظيم داعش الإرهابي ودعم الاستقرار، كما قدّم مبالغاً ضخمة للحكومة العراقية؛ للمساعدة المالية وخاصةً لدعم تحديات النزوح، وأما استراتيجية ٢٠١٨ للاتحاد الأوروبي في العراق فكانت مبنية على أهم الأسس وهي التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار البنى التحتية مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي. (حمود و محمد ، صفحة ٢٢)

ثالثاً: دور منظمة الشفافية العالمية التي تُعتبر واحدة من المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تُعنى بالفساد وهي واحدة من المنظمات التي تقوم بإصدار التقارير المُتعلّقة بالفساد في الدول، وترصد حالات الفساد أيضاً في دولة العراق، وقد اعتبرت الفساد العراقي من المؤثرات سلباً في البنى التحتية، وزيادة تكلفة الخدمات والمنتجات على الفقراء، وبالتالي تُعد معرفة ما وصلت له الدولة من فساد أول خطوات مكافحة الفساد الإداري والمالي سعياً للتخفيف من الديون الداخلية والخارجية على الدولة، وبالتالي التقليل من ظاهرة الفقر . (العزاوي ، صفحة ١٠٣)

رابعاً: برنامج الأغذية العالمي في العراق الذي قام بتقديم المساعدات الغذائية التي وصلت لمليون و٤٠٠ نازح من النازحين العراقيين، وأيضاً اللاجئين السوريين في العراق وقد وصل الدعم الغذائي الى الثمانية عشرة محافظة العراقية من خلال المطابخ الميدانية، والوجبات الجاهزة، والأغذية المُعلّبة، وفي تشرين الثاني من عام ٢٠١٤ بدأ البرنامج بتوزيع الكوبونات الغذائية في محافظات الشمال بمقدار كوبون كل شهر للأسرة الواحدة. (الامم المتحدة – العراق ، صفحة ١٠ – ٥٤)

الخاتمة

تبرز أدوار منظمات المجتمع المدني في الدولة العراقية بمجال الإغاثة وخاصةً بفترة ظهور داعش والنزوح أو ما يُعرَف بموجة التهجير وبفترة انتشار جائحة كورونا على سبيل المثال لا الحصر، فقد قامت بتوزيع الغذاء والأدوية وفتح المخيمات للنازحين واللاجئين وتقديم العون في مجال الصحة وتدريب المُسعفين، كما حاولت الضغط من أجل تغيير القوانين أو استحداث نصوص قانونية جديدة بما يخدم حقوق الإنسان العراقي، وكما عملت على تقديم المنح للطلبة ودعم التعليم والسعي لتغيير المناهج بما يتلاءم مع تحقيق التنمية الوطنية.

فهي تسعى لمعاونة الحكومة العراقية لتحقيق الديمقراطية والأمن والاستقرار للمواطنين ومحاولة التخفيف من الفقر وتُعتبر الحيز الذي يفصل بين الدولة والأفراد وهي غير ربحية غير حكومية بل تطوعية بشكلٍ كامل، وعليه يجب التوعية بأهمية دور المجتمع المدني في دولة كدولة العراق وفي ظل الظروف الحالية، فقد لعبت دوراً هاماً في دعم المواطنة، إلّا أنّ الحكومة العراقية لم تدعم هذه المنظمات في بعض الأحيان بسبب قلة تمويل هذه المنظمات مما أحدّ من تأثيرها على دعم

المجتمع، ولا يُمكن أن نذكر أهمية هذه المنظمات بدون تسليط الضوء على التحديات الكبيرة التي واجهتها ما منعها من تأدية دورها بالشكل المطلوب.

وعلى الرغم من هذه التحديات إلّا أنّه لا يُمكن إنكار الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في العراق بمجال مساعدة الفقراء والفئات المهمّشة وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية، كما أنها منظماتٍ قادرة على بناء ثقافة التمكين الاقتصادي لكافة فئات المجتمع في البلد لذا لو أُعطيَت هذه المنظمات الفرصة عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي لها سواء من أفراد المجتمع نفسه أو من الجمعيات الخيرية أو من المنظمات الدولية فإنّ آثار ما تقوم به ستظهر على أرض الواقع من خلال تحقيق تحسّناً واضحاً وملحوظاً على المستوى المعيشي للفرد العراقي وتخفيض معدّلات الفقر.

أما عن المنظمات الدولية والإقليمية فهي تتشارك بتحقيق إرادة الجماعات الدولية ويتمحور دورها بتمويل ودعم أعمال وأنشطة ومشاريع منظمات المجتمع المدني، بالإضافة الى أنها تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان بعيداً عن الحروب والنزاعات، وتعزيز الحرية والعدالة، وربط السلام بالضمان والعدالة الاجتماعية وهي تختلف من حيث أهدافها فبعضها تسعى للتعاون الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعضها ذات نشاط معيّن ومحدد وتُركز على هدف واحد، وهناك منظمات اقتصادية وأخرى اجتماعية وإنسانية، وقد كان لهذه المنظمات الدور الإيجابي على مكافحة الفقر في العراق وغيرها من الدول النامية.

فمن أجل الوصول للتنمية يجب أولاً محاولة التخلص من ظاهرة الفقر عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية ودعم كافة القطاعات وتوفير فرص العمل والقضاء على الأمية ومكافحة الفساد وتحسين الأمن والاستقرار وتمكين مشاركة المرأة في سوق العمل، وكل ذلك قد تساعد بتحقيقه منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية في العراق ولكن في بيئة قابلة للديمقراطية والتنمية، فالعلاقة بين

الدولة وهذه المنظمات هي علاقة شراكة للعمل على تمكين الفئات الفقيرة والسعي لانتشالهم من الفقر والعوز والحاجة.

تختلف الاستراتيجيات والسياسات من دولة لأخرى، ولذا فإنّ السعي نحو التنمية الاقتصادية بمعالجة الأسباب المؤدية للفقر عن طريق خلق فرص عمل وتدعيم دور القطاع الخاص والرقابة على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وغيرها بالتعاون مع المنظمات قد يكون بداية طريق للوصول لحلولٍ اقتصادية واجتماعية للتقليل من ظاهرة الفقر العراقي.

قائمة المصادر :

١- وفاء كاظم عباس الشمري، منظمات المجتمع المدني: منظور جغرافي سياسي، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ٢٩، ٢٠١٩، ص ٢٠٥-٢٢٤.
٢-محمد كمال مصطفى، نحو منظمات مجتمع مدني فاعلة، جمعية إدارة الأعمال العربية، إدارة الأعمال، العدد ١٥٠، ٢٠١٥، ص ١٦-١٧.
٣- محمود محمد محمود الكردي، فعالية منظمات المجتمع المدني في تمكين المدن من تحسين نوعية حياتهم "دراسة مطبقة على منظمات المجتمع المدني بمدينة كفر الشيخ"، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، جامعة الفيوم، العدد ١٩، ٢٠١٩، ص ٣٢٩-٣٩٠.
٤- هناء عبد الغفار حمود وأثير عبد الخالق محمد، تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١١٧، ٢٠١٨، ص ١٧-٢٩.
٥- حازم صباح أحميد، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٣٢٨-٣٥٠.
٦ - عالية حمدي سليمان خبير، تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، المجلد ١، العدد ٧، ٢٠١٨، ص ٩٩-١١٥.
٧ - أمل عبد الحسن علوان، دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية التربية للبنات، العدد ٢٨، ٢٠١٨، ص ٥٨٤-٦٠٣.
٨ - قاسم علوان سعيد الزبيدي، منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، عدد خاص، ٢٠١٩، ص ٢٥١-٢٧٦.

٩ - نزار عبد السادة النصار، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية دراسة استطلاعية في جامعة واسط، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد ١٦، ٢٠١٤، ص ١-٣١.
١٠ - أحمد فاضل جاسم وسمية كامل حسين، المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، ص ١٨.
١١- سوسن إبراهيم رجب الكعيدي ونسرين عبدالله بدوي الجبوري، دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي للمرأة دراسة حالة مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المعهد التقني كركوك، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٢٩-٤٦.
١٢- هناء عبد الغفار حمود وأثير عبد الخالق محمد، تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق ، ص ٢٥.
١٣- محمد عدنان محمود، دور الأمم المتحدة في العراق دراسة في الأداء السياسي والإنساني في ظل الولاية القانونية لبعثة الأمم المتحدة (يونامي)، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص ١-٢١٣.
١٤- التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩ (انتصار إرادة وطن)، ص ٦٨.
١٥ - موفق تركي زيدان وخلدون سلمان محمد، أثر برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ مـ، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد ٤٢، ٢٠١٨، ص ٢١٤-٢٢٥.
١٦ - الأمم المتحدة – العراق، من أجل العراق، الأمم المتحدة في العراق في ٢٠١٤، ترجمة عبد الرحمن الجبوري وآخرون، ٢٠١٤، ص ١-٥٩.
١٧ - فريق إعداد استراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، ص ٢١.
١٨- عبد علي حمد وآخرون، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد ١١، العدد ٢٥، ٢٠١٩، ص ١-١٩.
١٩- مثال عبد الله العزاوي، الأمية والفقر ... إشكاليات وحلول "دراسة ميدانية في المجتمع العراقي"، ص ١٠٣.
٢٠ - الأمم المتحدة – العراق، من أجل العراق، الأمم المتحدة في العراق في ٢٠١٤، ص ١٠-٥٤.
٢١ - دينا غسان دندش، اليونيسف ودورها في حماية الأطفال في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد ٤٤، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٣٢٥-٣٤٢.
٢٢ - هديل تومان محمد البعاج وفراس عباس فضل البياتي، انتهاكات حقوق الطفل في العراق ما بعد داعش، مجلة العلوم الأساسية، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٣٢٥-٣٤١.
٢٣- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق، ٢٠١٥، ص ١.

٢٤ - UNESCO-IBE, "World Data on Education. 7th Edition, 2010/2011. IBE/2011/CP/WDE/IQ. UNESCO [Online]," 2011.
٢٥ - جولييت توما، التعليم في خط النار النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط، مكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ٢٠١٥، ص ٣.
٢٦ - خالد صلاح حنفي محمود، التعليم تحت خط النار: النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط، مجلة الطفولة العربية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الأمم المتحدة. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (اليونيسكو)، المجلد ١٩، العدد ٧٥، ٢٠١٨، ص ١١١-١١٣.
٢٧ - الأمم المتحدة – العراق، من أجل العراق، الأمم المتحدة في العراق في ٢٠١٤، ترجمة عبد الرحمن الجبوري وآخرون، ٢٠١٤، ص ١-٥٩.
٢٨ - محمد نوري فرحان وآخرون، التنمية المستدامة المستهدفة في العراق: الفجوة، التحديات، الفرص، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، العدد ٥١، ٢٠٢١، ص ٢٦٣-٣٠٢.
٢٩ - مثال عبد الله العزاوي، الأمية والفقر ... إشكاليات وحلول "دراسة ميدانية في المجتمع العراقي"، مركز البحوث النفسية، وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٩٥-١٣٦.
٣٠ - الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية، عمل الأطفال في الدول العربية (دراسة نوعية وكمية) الملخص التنفيذي، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ١-٣٠.
٣١ - فاضل الزعبي، منظمة الأغذية والزراعة تعمل على زيادة الأمن الغذائي في العراق، الموقع الالكتروني: https://www.fao.org/in-action/fao-works-to-increase-food-security-in-iraq/ar/
٣٢ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، العراق – حالة طارئة معقدة، صحيفة الوقائع رقم ١٠، ٢٠١٨، ص ١-٨.
٣٣ - بلاسم جميل خلف الدليمي وجعفر الدجيلي، استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي في ظل الانضمام الى (WTO)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١، العدد ٩، ٢٠١٣، ص ٢٠-٤٢.
٣٤ - زينب مرزوق، بدعم من الاتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة تختتم دورة تدريبية حول ممارسات مجال الزراعة الذكية مناخياً في جنوب العراق، الموقع الرسمي لمنظمة الفاو، الموقع الالكتروني: https://www.fao.org/home/ar
٣٥ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، العراق – حالة طارئة معقدة، صحيفة الوقائع رقم ١٠، ٢٠١٨، ص ١-٨.
٣٦ - أمجد زين العابدين طعمة، قراءة تحليلية في أولويات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية تجاه العراق، مجلة حمورابي للدراسات، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤١، ٢٠٢٢، ص ٢٥٢-٢٧٣.